

الشيخ الصفار: حس_
« دروس » من فقه الأسرة

المعاشرة الجنسية



الشيخ حسن الصفار * 23 / 10 / 2002 ص 9:01

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآلـه الطـاهـرـين و

السيرة الذاتية
أخبار
مقالات
حوارات
ندوات
متابعات
محاضرات
خطب الجمعة النصية
دروس

عرض الصور
المكتبة الصوتية
مسائل وردود
مؤلفات
بريد
المقدمات
البحث المتقدم
الأرشيف

جديد الإصدارات



ولكل أمة رسول

عرض الصور

من أقوى وأخطر الغرائز التي أودعها الله تعالى في نفس الإنسان، الغريزة الجنسية، والتي تستيقظ غالباً عند منتصف العقد الثاني، وهي عند الفتاة أبكر منها عند الفتى.

وللعوامل الوراثية والبيئية دور في الإسراع أو الإبطاء في ظهور الغريزة الجنسية عند الإنسان.

هذه الغريزة تشكل قوة ضاغطة على نفس الإنسان وسلوكه، من أجل إشباعها والاستجابة لها، وهذا الإنسان قاعدة الابتلاء والامتحان، حيث يصبح مكلفاً بتحمل مسؤولية تصرفاته شرعاً وقانوناً. فالتكليف طمث الفتاة (الحيض)، واحتلام الفتى (إفراز المادة المنوية)، هو أبرز وأوضح علامات البلوغ.

ولكن كيف تتبثق هذه الغريزة الجنسية عند الإنسان؟

ليس هناك إجابة علمية حقيقة.. لكن ما يقرره العلماء هو (أن جميع غدد الجسم بما فيها الغدد التناسلية والواقعة في أسفل المخ في حفرة في قاع الجمجمة تدعى بالسرج التركي SELLA TURCICA لأن

ولكن ملكة الغدد نفسها واقعة تحت تأثير منطقة هامة بالمخ تدعى تحت المهداد (الوطاء) AMUS ترسل أوامرها إلى ملكة الغدد في أثناء الطفولة تمنعها من إرسال هرموناتها للغدد التناسلية. حتى إذا ذُر المخ أن توقف رسائلها المثبتة للغدد التناسلية.. فتتوقف تلك الرسائل فوراً وعندها ينطلق العقال الذي إنه قد آن الأوان لها أن ترسل هرموناتها المنشطة المغذية لغدد التناسل فتفعل ذلك سريعاً..

وكلمة هرمون تعني رسول.. وهذه الهرمونات ليست إلا رسلاً كيماوية تنتقل عبر الدم من غدة إلى أخرى..

هذه الرسل الكيماوية لا توزن بالكيلوجرام ولا حتى بالجرام كما يوزن الذهب أو الفضة.. ولكنه توزن بـ الجرام واحد على بليون من الجرام) بعدها كمية ضئيلة جداً ولكنها رغم ضآالتها وحقارة وزنها خطيرة جداً فإن أقل خلل في أي منها قد يسبب الموت أو التشوه الخلقي والعقلي أو القصور الجسمي والجنسى والنفسي..

الأرشيف

البحث المتقدم

المقدمات

بريد

في الذكر والمبسط في الأنثى..^[1]

مؤلفات



الشيخ الصفار مع الطلبة
السعوديين في ولاية أورقن

قائمة المراسلات

 اشتراك
 موافق

 انسحاب

بالطبع فإن الرغبة الجنسية ليست قاهرة لا يمكن كبحها، إنها ليست كالجوع والعطش الذي يؤثر على الإنسان، لكنها قابلة للتزويض والتهذئة، وبعكس الجوع والعطش والذي يعبر عن حاجة داخلية و تستثيره أكثر الحوافر الخارجية، ومع ابتعاد الإنسان عن عوامل الإثارة الخارجية تكون قدرته على تحكم شرع الإسلام أحکام غض البصر بين الجنسين، وفرض الحجاب، وأمر بمراعاة العفة والاحتى على اندفاعاتها، لأن انفلات هذه الغريزة يقود الفرد والمجتمع إلى مهاوي الشقاء والدمار.

بين الكبت والانفلات:

وجود هذه الغريزة في الإنسان ليس أمراً عبيداً، وليس شرّاً وخطيئة، بل هو وجود مقصود، يستهدف الغريزة يكون استمرار النسل البشري، و بواسطتها تتأسس الحياة العائلية، كما أنها مصدر إمتناع ولذة في أشواط الحياة.

لذلك يرفض الإسلام كبت هذه الغريزة الفاعلة، لما في ذلك من التفويت لمصالح الجنس البشري، والمدح عليه كبت هذه الغريزة من أضرار نفسية وصحية.

في المقابل يعارض الإسلام إطلاق العنان لهذه الغريزة الجامحة، بأن ينقاد الإنسان لرغباتها دون حماية، ومخاطر اجتماعية، ويكتفي أن نتأمل ما تعاني منه كثير من المجتمعات المعاصرة بسبب الآليز (الإيذ) الذي أصبح يهدد حياة الملايين من البشر، ومن فقدان الأمن الاجتماعي والأخلاقي، بتفاكك الاحتكاف، وتجارة الدعارة، واستغلال الأطفال والفاسدين في الممارسات الجنسية الشاذة.

وبين رفض حالي الكبت والانفلات في التعامل مع الغريزة الجنسية، يفتح الإسلام أبواب الزواج من السليم لإشباع الغريزة الجنسية، بما يخدم مصلحة النوع البشري، ويحقق الأمان الاجتماعي والأخلاقي.

وأي طريقة أخرى لإشباع هذه الغريزة غير الزواج تعتبر حراماً وعدواناً، له نتائجه الوخيمة في **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا ملَكُتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ بذات النص في سورة أخرى هي سورة المعراج^[3].**

وملك اليهمين إشارة إلى حالة الرق والعبودية التي كانت في سالف الزمان، فإذا أمتلك الرجل امرأة حررتها كتب الفقه، وقد تجاوزت البشرية والحمد لله هذه الحال، فلم يعد هناك طريق للاستجابة لنداء الغريزة الجنسية إلا الزواج.

الاستمتاع الكامل:

المعاشرة الجنسية عنصر أساس في تفعيل العلاقة الزوجية، وتوثيق الارتباط، وتأكيد الخصوصية، وإن

وقد أباح الشرع لكل من الزوجين أن يستمتع بالآخر استمتاعاً كاملاً، بأي شكل وبأي طريقة أرادا، والاستمتاع، والممارسات الجنسية، عدا الممارسة الجنسية الشاذة بالوطء ديراً، فإن الإسلام لا يحده السننة وقسم من فقهاء الشيعة، أو على نحو الكراهة الشديدة كما هو رأي أكثر فقهاء الشيعة وبعض فقهاء

« جاء في وسائل الشيعة عن سدير قال: سمعت أبا جعفر (محمد الباقر) يقول: قال رسول الله ﷺ النساء: أدبارهن.

« وفيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله (جعفر الصادق) قال: سأله عن الرجل يأتي أهله في دبر إنما معنى **﴿يُسَاوِكُمْ حِرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حِرْثَكُمْ أَنِّي شِئْم﴾ أي ساعة شئم. بناءً على هذه النصوص أفتى فقهاء الشيعة بعضهم بالحرمة وبعضهم بالكراهة الشديدة.**

أما فقهاء السنة فقد جاء في المغنى لابن قدامة الحنفي: ولا يحل وطء الزوجة في الدبر، في قول أكثر أهل العلم، منهم علي، وعبد الله، وأبي الدرداء، وابن عباس وأبو هريرة. وبه قال سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومجاهد، وعكرمة، والشافعي، وأصحاب الرأي، وابن المنذر. وروي إياه عن ابن عمر، ومالك. وروي عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال. وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك. وأحتاج من أحله بقول الله تعالى **لَكُمْ فَائِتُوا حَرْثُكُمْ أَئِ شِئْتُمْ** ، قوله سبحانه: **وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** ولنا ما روي أن رسول الله **يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتِي النِّسَاء مِنْ أَعْجَازِهِنَّ** ([name=b5 6][source][5] 6)...)

بناءً على هذه النصوص أفتى فقهاء الشيعة بعضهم بالحرمة وبعضهم بالكرابة الشديدة.

أما فقهاء السنة فقد جاء في المغنى لابن قدامة الحنفي: ولا يحل وطء الزوجة في الدبر، في قول أكثر أهل العلم، منهم علي، وعبد الله، وأبي الدرداء، وابن عباس وأبو هريرة. وبه قال سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومجاهد، وعكرمة، والشافعي، وأصحاب الرأي، وابن المنذر. وروي إياه عن ابن عمر، ومالك. وروي عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال. وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك. وأحتاج من أحله بقول الله تعالى **لَكُمْ فَائِتُوا حَرْثُكُمْ أَئِ شِئْتُمْ** ، قوله سبحانه: **وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** ولنا ما روي أن رسول الله **يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتِي النِّسَاء مِنْ أَعْجَازِهِنَّ** ([source][5] 6)...)

بناءً على هذه النصوص أفتى فقهاء الشيعة بعضهم بالحرمة وبعضهم بالكرابة الشديدة.

أما فقهاء السنة فقد جاء في المغنى لابن قدامة الحنفي: ولا يحل وطء الزوجة في الدبر، في قول أكثر أهل العلم، منهم علي، وعبد الله، وأبي الدرداء، وابن عباس وأبو هريرة. وبه قال سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومجاهد، وعكرمة، والشافعي، وأصحاب الرأي، وابن المنذر. وروي إياه عن ابن عمر، ومالك. وروي عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال. وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك. وأحتاج من أحله بقول الله تعالى **لَكُمْ فَائِتُوا حَرْثُكُمْ أَئِ شِئْتُمْ** ، قوله سبحانه: **وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** ولنا ما روي أن رسول الله **يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتِي النِّسَاء مِنْ أَعْجَازِهِنَّ** ([6])...

استثناءات:

هناك موارد محدودة، حظر فيها الإسلام الاستمتاع الجنسي بين الزوجين، بشكل كامل، أو خصوص الممارسة الجنسية (الجماع) على الأقل **في حالة الإحرام بالعمراء أو الحج**، لا يجوز أي لون من ألوان الاستمتاع بين الزوجين، سواء كانوا محремين، أو كان أحدهما محراً يمس أحدهما الآخر بشهوة. وتفاصيل هذا الموضوع تبحث في أحكام الحج.

2-في حالة الاعتكاف وهو اللبث في المسجد بقصد التبعد على صفة مخصوصة، وأقله ثلاثة أيام، فلا يصح أثناء الاعتكاف أيضاً الاستمتاع الجنسي بين الزوجين.

3-عندما تكون المرأة حائضاً أو نفاساً، فإنه يحرم الجماع، ولكن تجوز سائر الاستمتاعات عدا الجماع، هذا عند الشيعة والحنابلة، أما الشافعية، فأضافوا إلى حرمة الجماع حرمة الاستمتاع بما بين السرّة والركبة، وعند الشيعة هو مكروه وليس حراماً.

فإذا انقطع الحيض والنفاس، جازت الممارسة الجنسية، حتى قبل اغتسالها غسل الحيض عند الشيعة، وعند الحنفية فيما إذا انقطع الدم في الحيض فإنه يجوز الوطء بدون غسل.

أما جمهور فقهاء السنة من المالكية والشافعية والحنابلة فذهبوا إلى أنه لا يحل وطء الحائض حتى ينقطع الدم وتغسل.

4-في الصوم الواجب: أيضاً لا يجوز الجماع لأنه من المفطرات، لكن سائر الاستمتاعات جائزة أثناء الصوم، إذا كان لا يحتمل نزول الماء الأفضل الابتعاد عن أي لون من ألوان الاستمتاعات الجنسية أثناء الصوم.

حق الاستمتاع:

يمقتضى عقد الزواج فإن الاستمتاع الجنسي يصبح حقاً لكل من الزوجين على الآخر، وليس مباحاً أو جائزًا فقط، فمن حق الزوج على له فرصة الاستمتاع متى أراد، وكيفما شاء، ما لم يكن هناك مانع شرعي، كموارد الاستثناءات الأربع السابقة، أو مانع صحي (وهذا يجعل المرأة غير مؤهلة لممارسة العملية الجنسية، بأن يكون في ممارسة الجنس ضرر أو حرج عليها، فإن أدلة نفي الضرار والحرارة حق الاستمتاع) [7].

ومن حق الزوجة على زوجها إشباع حاجتها الجنسية، والمشهور عند الفقهاء سنة وشيعة: أنه لا يجوز له ترك مقاربتها أكثر من أرب

كالخرج والضرر، أو مع رضاها، أو اشتراط تركه عليها حين العقد، ولا يجوز له إطالة السفر أكثر من أربعة أشهر عنها دون عذر،
حقها في الاستماع.^[8]

بل يجب عليه إشباع رغبتها الجنسية إعفافاً لها عن الحرام، فلو خاف وقوعها في الحرام وجب عليه المبادرة لتنبيه رغبتها.^[9]

وذهب الشيخ شمس الدين إلى مخالفة مشهور الفقهاء في المسألة، على أساس أن استنادهم في فتواهم هذه بتحديد حق المرأة في مرأة كل أربعة أشهر، على روایات لا يرى أنها تقوم بالدلالة عليه، وقد ناقشها بالتفصيل، ثم انتهى إلى النتيجة التالية: لا نعرف وجهًا للواجب على الزوج من الاتصال الجنسي مع زوجته (حق الزوجة على زوجها في ذلك) هو مرة واحدة كل أربع أشهر. والظاهر أن الشهادة بهذا الحق مطلقة، فالزوج قادر على الاتصال الجنسي في كل الأوقات، وهذا الأمر للرغبة الطبيعية عند الرجل، ولظروف الزوجين، والرغبة في الحالات الطبيعية قد تكون يومية، وقد تكون في الأسبوع أكثر من ذلك، فلذلك لا يمكن ضبطها بمعايير صارم من الناحية الزمنية، كما لا يمكن تحديد نشاط أي غريزة ولكن الشارع - مع ذلك - حذر من إهمال حاجة المرأة الطبيعية إلى الوصال الجنسي، كما تدل على ذلك عدة روایات.

فالظاهر أنه لو ترك الوطء إهالاً واستهانةً أو انشغالاً بعمل - لا عن مغاضبة ولا في حالة مصيبة - مع حاجة الزوجة ورغبتها في فإنه يكون مخلاً بحقوق الزوجية، وإن لم تبلغ مدة حرمان الزوجة أربعة أشهر.^[10]



- [1] البار: الدكتور محمد علي/ خلق الإنسان بين الطب والقرآن. ص48-49. الطبعة العاشرة 1995م - الدار السعودية للنشر.
- [2] سورة المؤمنون / آية 5-7.
- [3] سورة المعارج/ آية 30-32.
- [4] الحر العاملی: محمد بن الحسن/ وسائل الشيعة- حدیث رقم 25249.
- [5] المصدر السابق- حدیث رقم 25256.
- [6] بن قدامة الحنبلی/ المغني ج 10 ص 226. الطبعة الثانية 1992م.
- [7]) شمس الدين: محمد مهدي/ حقوق الزوجية ص70. الطبعة الأولى 1996م- المؤسسة الدولية للدراسات والنشر- بيروت.
- [8]) السيستاني: السيد علي الحسيني/ منهاج الصالحين- المعاملات- القسم الثاني/ مسألة 9. الطبعة الأولى 1416هـ.
- [9]) المصدر السابق- مسألة 341.
- [10]) شمس الدين: محمد مهدي/ الحقوق الزوجية ص137.



office@saffar.org